



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS



العنف الداخلي في أرقام

Photo: Ali Jadallah

حصيلة الضحايا وتوزيعها

التوزيع الشهري لمظاهر انتهاك سيادة القانون

المس بالسلامة الجسدية والشخصية

الانفجارات الداخلية

انتهاك الحق في التجمع السلمي ومنع إقامة فعاليات أو
أنشطة في أماكن مغلقة

انتهاك الحريات الشخصية

الاعتداء على ممتلكات عامة

الاعتقال التعسفي

وفاة موقوف

تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات
الداخلية ومظاهر انتهاك سيادة القانون
في قطاع غزة
خلال النصف الأول من العام 2022
الفترة من 1 يناير حتى 30 يونيو

هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي وانتهاك الحريات العامة، وأخذ القانون باليد، كمظاهر لانتهاك سيادة القانون، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بالحد منها"

مقدمة

تشكل مظاهر الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي في قطاع غزة، أحد أبرز مظاهر انتهاك سيادة القانون، وواحدة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، وتهدد بنيته ونسيجه، وتنتهك حقوق المواطنين. واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارة، والانحسار تارة أخرى على مدى السنوات الماضية، وخضعت لمتغيرات مختلفة، حيث اختفت بعض أشكالها في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

لقد اتخذت مظاهر انتهاك سيادة القانون وأخذته باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع خلال النصف الأول من العام 2022، مقارنة بالعام السابق.

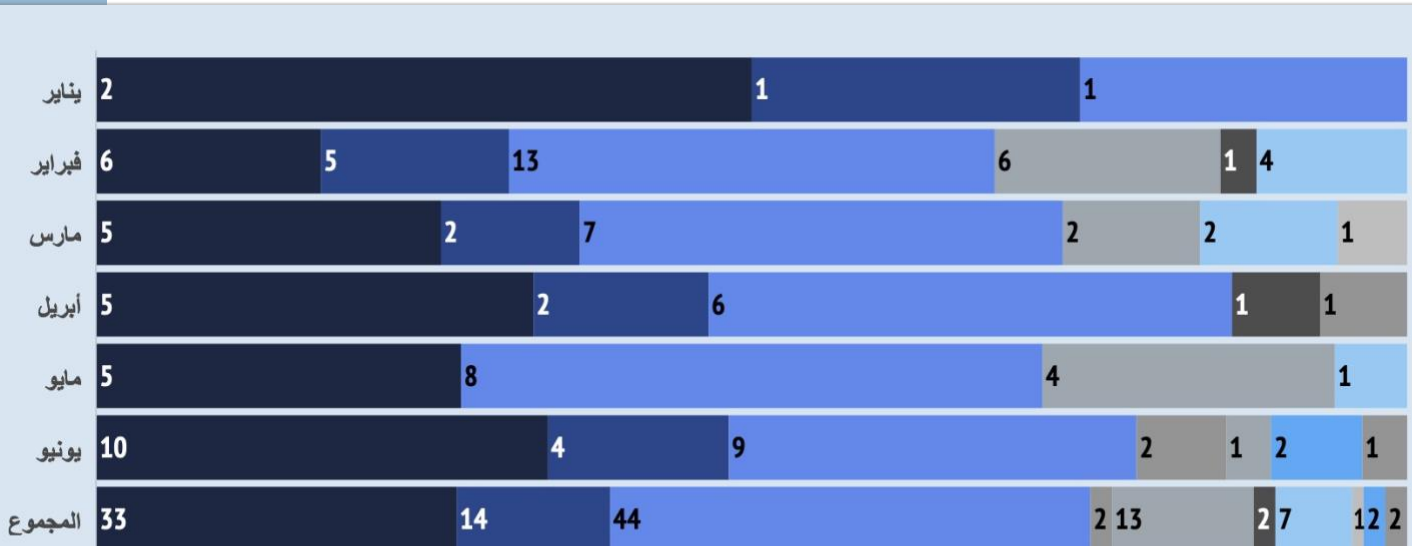
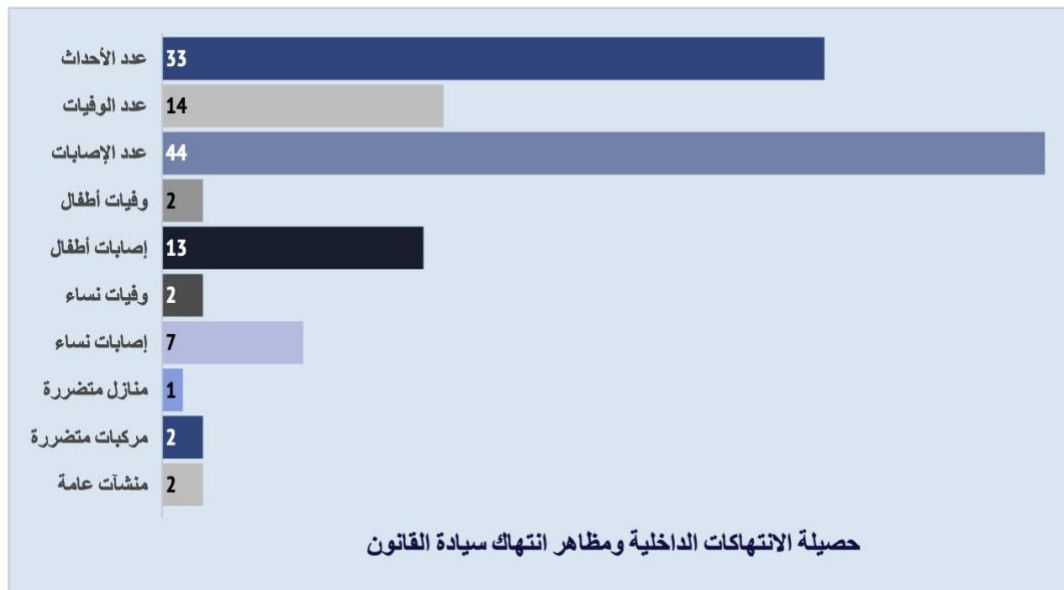
ويستعرض التقرير التالي أبرز أنماط الانتهاكات الداخلية خلال النصف الأول من عام 2022؛ لا سيما المس بالسلامة الجسدية والشخصية، وانتهاك الحق في التجمع السلمي، والاعتقال على خلفية الانتماء السياسي، والانفجارات الداخلية وسوء استخدام السلاح.

ويسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومظاهر انتهاك سيادة القانون على الصعيد الداخلي، وتوفير معلومات إحصائية لتسليط الضوء على الأحداث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة.

ويعتبر رصد وتوثيق هذه الانتهاكات خطوة تجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، في سبيل وضع المسؤولين وصناع القرار في صورتها لاتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، ومن أجل رفع الوعي المجتمعي بهذه المخاطر، وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها.

حصيلة ضحايا الانتهاكات الداخلية ومظاهر انتهاك سيادة القانون في قطاع غزة

تواصلت وتيرة الانتهاكات الداخلية ومظاهر انتهاك سيادة القانون خلال النصف الأول من العام 2022، في جميع محافظات قطاع غزة، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا في صفوف المواطنين. وتتنوع خلفيات هذه الانتهاكات ما بين انتشار استخدام الأسلحة الفردية، والانفجارات الداخلية، والعبث بالأجسام المشبوهة. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان (33) حادث، أسفر عن مقتل (14) مواطناً بينهم (طفلين)، و(سيداتين)، وإصابة (44) آخرين، من بينهم (13) طفلاً، و(7) سيدات.



توزيع شهري لمظاهر انتهاك سيادة القانون خلال النصف الأول من العام 2022

● عدد الأحداث ● عدد الوفيات ● عدد الإصابات ● وفيات أطفال ● إصابات أطفال ● وفيات نساء ● إصابات نساء ● منازل متضررة ● مركبات متضررة ● منشآت عامة

"رصد مركز الميزان استمرار سقوط الضحايا جراء العنف الداخلي ومظاهر انتهاك سيادة القانون"

المس بالسلامة الجسدية والشخصية

شجار عائلي/شخصي 11	نار 1	جسم مشبوه 1
	إطلاق نار مجهول المصدر 1	تدريب 1
عبث بالسلح 5	إطلاق نار في المناسبات 1	
	احتجاج 1	

يتناول التقرير تحت هذا العنوان الأحداث والانتهاكات التي تمس بالسلامة الجسدية والشخصية، سواء كانت الخلفية شجار عائلي، أو شخصي، أو عبث بالسلح، أو عمليات إطلاق النار والصواريخ المحلية، وغيرها من أشكال انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، والتي أسهمت في ارتفاع أعداد الضحايا.

يورد الجدول التالي جملة الانتهاكات التي تمس بالسلامة الجسدية والشخصية، والتي أسفرت عن إيقاع القتلى والجرحى في صفوف المواطنين. وتكشف توثيقات مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أن الشجارات

العائلية كان لها النصيب الأكبر كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، ويليه حوادث العبث بالسلح، وذلك من حيث عدد الأحداث والضحايا، كما يبين الجدول التالي:

نوع الخلفية	عدد الأحداث	عدد الوفيات	عدد الإصابات	وفيات أطفال	إصابات أطفال	وفيات نساء	وفيات نساء	إصابات نساء	منازل متضررة	مركبات متضررة
احتجاج	1	0	5	0	0	0	0	0	0	2
إطلاق نار في المناسبات	1	0	3	0	3	0	0	0	0	0
إطلاق نار مجهول المصدر	1	0	2	0	0	0	0	0	0	0
تدريب	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
نار	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
جسم مشبوه	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0
شجار عائلي/شخصي	11	9	11	1	2	2	1	1	0	0
عبث بالسلح	5	3	2	1	0	0	1	1	0	0
المجموع	22	12	26	2	6	2	2	2	0	2

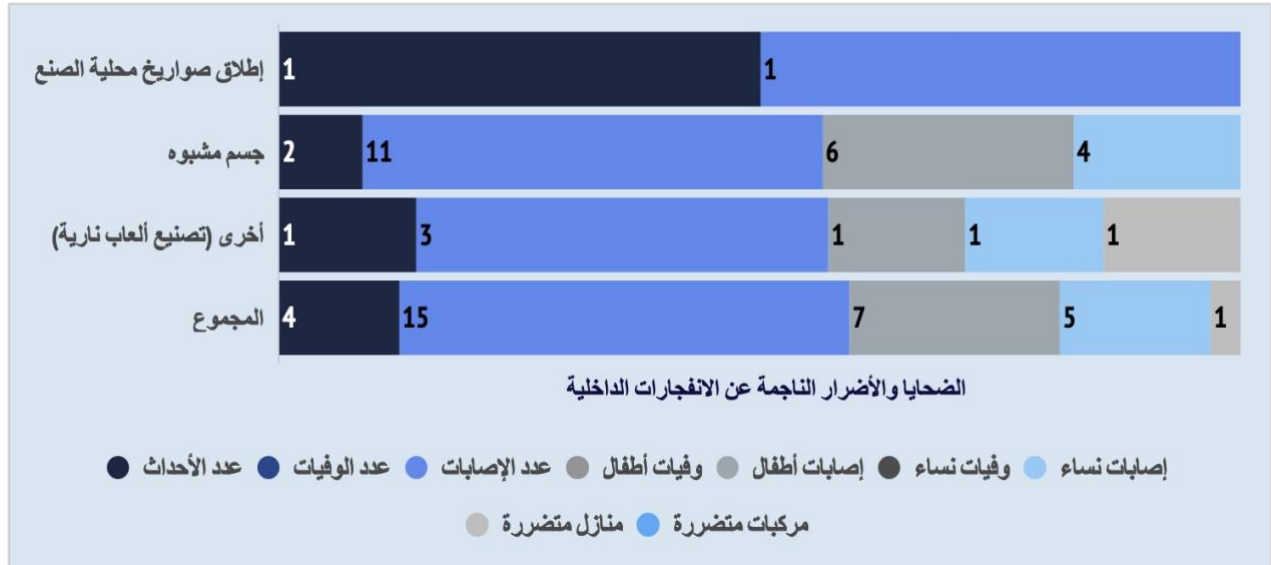
الانفجارات الداخلية

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار وقوع الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل، أو سوء استخدام وتخزين الأجسام المتفجرة، أو العبث بها، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد مركز الميزان، (4) حوادث، أسفرت عن إصابة (15) مواطناً، من بينهم (7) أطفال و(5) سيدات. وتضرر منزلاً واحداً.

كما يوضح الجدول التالي:

إطلاق صواريخ محلية الصنع 1	جسم مشبوه 2
أخرى (تصنيع ألعاب نارية) 1	

نوع الخلفية	عدد الأحداث	عدد الوفيات	عدد الإصابات	وفيات أطفال	إصابات أطفال	وفيات نساء	إصابات نساء	منازل متضررة	مركبات متضررة
إطلاق صواريخ محلية الصنع	1	0	1	0	0	0	0	0	0
جسم مشبوه	2	0	11	0	6	0	4	0	0
أخرى (تصنيع ألعاب نارية)	1	0	3	0	1	0	1	1	0
المجموع	4	0	15	0	7	0	5	1	0



انتهاك الحق في التجمع السلمي وإقامة لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة:

يتواصل انتهاك الحق في التجمع السلمي وانتهاك محددات القانون الفلسطيني من خلال تعامل السلطات التي تشترط الحصول على تصريح مسبق للسماح لأي تجمع سلمي بالانعقاد، الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة لنص وروح القانون الأساسي، كما أنه يخالف صراحة قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن الاجتماعات العامة. إذ وثق المركز حادثة واحدة جرى فيها منع إقامة تجمع خاص لنقابة المحامين الفلسطينيين في غزة تحضيراً لخوض انتخابات نقابة المحامين الفلسطينيين.

انتهاك الحريات الشخصية:

على صعيد الحريات الشخصية، فقد رصد مركز الميزان لحقوق الإنسان حادثاً يعد انتهاكاً خطيراً للحق في الكرامة وفي السلامة الجسدية والحرية الشخصية المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936. وفي هذا الإطار رصد المركز منع فقرة لإحدى الفعاليات في أحد قاعات غزة.

الاعتداء على ممتلكات عامة

يعتبر الاعتداء على الممتلكات العامة أحد مظاهر انتهاك سيادة القانون، ويسهم في ازدياد حالات الفوضى والفلتان الأمني، وقد وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يتناولها التقرير (3) أحداث جرى فيه الاعتداء على الممتلكات العامة، ما أسفر عن إصابة (3) مواطنين.

نوع الخلفية	عدد الأحداث	عدد الوفيات	عدد الإصابات	منشآت عامة
احتجاج	2	0	3	2
خلاف في الرأي فكري/ عقائدي / سياسي	1	0	0	0
المجموع	3	0	3	2

اعتقالات واستدعاءات:

رصد المركز خلال النصف الأول من العام 2022 حالات الاستدعاء والتوقيف والاعتقال على خلفية المشاركة عبر منصات التواصل الاجتماعي أو على خلفية الانتماء السياسي، حيث استطاع المركز أن يوثق في هذا الإطار استدعاء واعتقال (7) مواطنين من مختلف محافظات قطاع غزة.

7	عدد حوادث الاعتقال
7	عدد المعتقلين

وفاة موقوف

يغطي التقرير حالات الوفاة داخل السجون، حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير وفاة مواطنين اثنين، وبالنظر إلى أن الوفاة أو المضاعفات حدثت داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف، فهي تتطلب التحقيق في ملابساتها للوقوف على أسباب الوفاة، وفحص معايير وظروف الاحتجاز، وشبهات التعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية.

"مركز الميزان يطالب باتخاذ التدابير التي تضمن احترام القانون وتحمي حقوق المواطنين في حرية الرأي والتعبير بأشكال التعبير كافة، وحماية حق المواطنين في عدم التعرض للتوقيف التعسفي غير المشروع، وحق الموقوفين بالحماية من التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة".

الخاتمة

تظهر الإحصائيات السابقة أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي وانتهاك الحريات العامة، وهي استمرار لمظاهر غياب سيادة القانون التي شكلت ولم تنزل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد، الأمر الذي من شأنه أن يتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بإعمال مبدأ سيادة القانون، وفرض هيئته بما في ذلك على الأفراد والأجهزة المنوط بها تطبيق القانون، إن مخالفة القانون من قبل المكلفين بإنفاذه تفتح الباب واسعاً أمام المواطنين لأخذ القانون بأيديهم. هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه يفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني فقط، ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما. وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات، بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات، بما في ذلك إيلاء المؤسسات الحكومية اهتماماً أكبر بما يصدر عن مؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي تراقب أداء السلطة التنفيذية وسلوك أفرادها، بهدف أن يُصوّب العمل العام ويجعله أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار والعدالة داخل المجتمع وبين مكوناته.

المطالبات

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاقبة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط استخدام الأسلحة الصغيرة والحد من انتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الأمنين .
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، والحق في حرية الرأي والتعبير، والكف عن التدخل في حرية عقد الاجتماعات في الأماكن المغلقة انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لثقة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين - قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترو، (مقر السفارة الروسية سابقاً) -

ص.ب: 5270

تيليفاكس: +970-(0)8-2820442 / 7

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق

الأول، ص.ب: 2714

تيليفاكس: +970-(0)8-2484555 / 4

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان - عمارة قشطة - الطابق الأول

تيليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الإلكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الإلكترونية:

www.mezan.org



© حقوق الطبع محفوظة، مركز الميزان لحقوق الإنسان

2022